دور الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام (BOT) في تمويل مشاريع البنى التحتية

(The Role of the public-private partnership according to the (BOT) system in Infrastructure project financing)

بوساق أحمد*	بحري علي
جامعة الجزائر03-الجزائر-	جامعة محمد بوضياف، المسيلة -الجزائر-
boussag.ahmed@univ-alger3.dz	ali.bahri @univ-msila.dz

تاريخ الاستلام: 20 /08/ 2022 تاريخ القبول: 15 /12/ 2022 تاريخ النشر : 31 /12/2022

الملخص:

هدفت هذه الدراسة إلى إبراز مدى أهمية اعتماد نظام (BOT) كشكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص بديلا استراتيجيا لتمويل مشاريع البنية التحتية، باعتباره وسيلة لتخفيف العبء الاقتصادي عن الدول خاصة النامية منها من جهة ومن كونه وسيلة لتحقيق التوازن بين أهداف وطموحات كل من القطاع العام والخاص في إطار من التعاون مبني على تبادل المصالح، وذلك بالنظر إلى أهميته، مزاياه وآثاره الجمة بالنسبة للحكومات المضيفة وشركة المشروع. وقد توصلت الدراسة إلى نتائج، تتمثل في أن اعتماد هذا الأسلوب ينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي والاجتماعي للبلد المضيف الذي يمكنه إقامة مشاريع البنية التحتية دون استخدام الموارد العامة أو اللجوء إلى الاستدانة الخارجية، كما أن تطبيقه يتطلب إطارا قانونيا فعالا ومتطلبات مؤسسية من خلال دراسة جدوى المشروع على مختلف المجالات إلى جانب المتطلبات البيئية والاجتماعية.

الكلمات المفتاحية: الشراكة بين القطاعين العام والخاص، نظام (BOT)، مشاريع البنى التحتية.

تصنيف *JEL*: R53 ; R42 ;H54

Abstract :

his study aims to highlight the importance of the adoption system (BOT) as a form of partnership between the public and private sectors and a strategic alternative to finance infrastructure projects as a means of alleviating the economic burden of on the one hand, developing countries and on the other hand, as a means of achieving a balance between the objectives and aspirations of both, the public and private sector within a framework of cooperation based on mutual interests, and this for its importance and benefits for the host governments and the project company, where this method adopted has a positive impact on the economic situation of the host country, which can build the infrastructure projects without the use of resources public or resort to foreign loans, and that its application requires an effective legal framework and institutional requirements by studying the feasibility of the project through the various fields, as well as economic and social requirements.

Keywords: public-private partnership, build-operate-transfer system, infrastructure projects

JEL classification codes: H54; R 42; R53

* المؤلف المرسل: بوساق أحمد، boussag.ahmed@univ-alger3.dz .

مقدمة

لقد حظي موضوع الشراكة بين القطاعين العام والخاص باهتمام كبير في ظل التوجهات الاقتصادية الجديدة من قبل الحكومات والمراكز البحثية في مختلف أنحاء العالم، بعدما اتضح أن عملية النمو و التنمية الاقتصادية تعتمد على حشد وجمع كافة إمكانيات المجتمع بما فيها من طاقات وموارد وخبرات كل من القطاع العام والخاص للمشاركة في تنظيمات مؤسسية تتولى إنشاء وتشغيل المشاريع ذات الأهمية الوطنية الاستراتيجية، كمشروعات الطاقة والبنية التحتية، بعد أن واجهت التنظيمات المؤسسية المنفصلة والمستقلة قطاعيا تحديات وصعوبات حالة دون الاستجابة والوفاء بالمستوى المنشود لمتطلبات التنمية المستدامة وتطوير مرافقها وبنيتها التحتية، لذلك تسعى الدول المتقدمة والنامية على حد سواء إلى خلق نظم وتشريعات جديدة لتبني التنظيمات التشاركية التي يساهم فيها القطاعين العام والخاص في توجيه وإدارة وتشغيل المشاريع والاعمال وتطويرها وتحديثها.

يعتبر نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) من أحد الأدوات المستخدمة في الشراكة بين القطاع العام والقطاع الخاص، حيث يقوم هذا الأخير بموجب هذا النظام بتصميم وتمويل وتشييد وتشغيل المشروع على أن يتم الاتفاق بعد فترة امتياز معينة تحويل أصول المشروع بالكامل للدولة، وقد شاع هذا الاسلوب في مختلف دول العالم، وقد حقق معدلات ربحية مناسبة خلال فترة تشغيل المشروع، الذي حقق فوائض مالية مناسبة خلال فترة تشغيل المشروع كما ان الحكومات لا تتحمل مخاطر عدم نجاح المشروع.

مشكلة الدراسة:

وعلى ضوء ما سبق عرضه في المدخل تتجلى معالم إشكالية الدراسة والتي يمكننا صياغتها في السؤال الرئيسي التالي: **ما هي آثار اعتماد نظام (BOT) كشكل من أشكال الشراكة بين القطاعين العام والخاص كبديلا استراتيجيا لتمويل مشاريع البنية التحتية في الجزائر؟**

ويتفرع هذا السؤال الرئيسي الى عدة اسألة فرعية، هي كالتالي:

الأسئلة الفرعية:

- ما هو مفهوم المشاريع التشاركية؟
- ماهي مختلف صيغ البوت (BOT)؟
- فيما تتجلى منافع أسلوب التمويل (BOT) في الجزائر؟

فرضية الدراسة:

يُعد نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) بديلا ملائما للميزانية العامة لتمويل مشروعات البنية الأساسية بالشركة بين القطاع العام والخاص.

أهمية الدراسة:

تكمن أهمية هذه الورقة البحثية في انها تتطرق للشراكة بين القطاعين العام والخاص بصيغة (BOT) كخيار استراتيجي لتمويل الاستثمارات في البنى التحتية في ظل الازمات الاقتصادية المتتالية التي

تعاني منها مختلف القطاعات في الجزائر عقب ارتفاع أسعار المنتجات الصناعية المستوردة، تذبذب أسعار البترول وفشل مساعي الحكومة في تدابير توفير الموارد المالية الضرورية لتمويل الاقتصاد الوطني، وتآكل احتياطات الصرف وإمكانية اللجوء إلى الاستدانة الخارجية.

I. الإطار المفاهيمي للشراكة بين القطاعين العام والخاص

يرمز للشراكة العامة- الخاصة بـ (PartenariatPublicPrive-PPP's)، وهي تهدف بدورها لتحقيق الشراكة التمويلية، تقاسم المخاطر وتقاسم المسؤوليات المتمثلة في: التخطيط (Planifier)، التصميم (Concevoir)، البناء (Bâtir)، التمويل (Financier)، التأجير (Louer)، الاستغلال (Exploiter)، الشراء (Acheter)، التحويل (Transfert).

فمثلا (E.L) يعني أن التأجير من مسؤولية الدولة ممثلة في القطاع العام والاستغلال من مسؤولية القطاع الخاص.

1. تعريف الشراكة بين القطاعين العام والخاص

يمكن تعريف الشراكة مع القطاع الخاص بأنها أوجه التفاعل والتعاون العديدة بين القطاعين العام والخاص المتعلقة بتوظيف إمكانياتهما البشرية والمالية والإدارية والتنظيمية والتكنولوجية والمعرفية، على أساس من المشاركة والالتزام بالأهداف وحرية الاختيار والمسؤولية المشتركة والمساءلة، من أجل تحقيق مختلف الأهداف الاقتصادية والاجتماعية التي تهم العدد الأكبر من المجتمع ولها تأثير بعيد المدى.

2. الفرق بين الشراكة والمشاركة

توجد عدة مصطلحات ترتبط بالشراكة منها المشاركة والتي نحاول شرحها في الآتي:

1.2.مشاركة القطاع الخاص

تعتبر سياسة اقتصادية لتشريع قيام القطاع الخاص بتمويل وتطوير وتشغيل مرافق خدمية من البنية التحتية، والمشاركة تتم عن طريق المنافسة (مناقصة) بين المتقدمين للفوز بعقد التقديم وتبنى على أسس ومعايير تتعلق بسعر الخدمة، الكفاءة...إلخ.

2.2.الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هي اتفاقية تعاقدية للتعاون وتبادل المنفعة بين القطاعين العام والخاص (إقامة شركات متخصصة) بهدف تصميم، تمويل، إنشاء وتشغيل خدمة أو مرفق عام يلبي احتياجات ورغبات المجتمع، والذي كان سابقا يقدم من قبل الحكومة بشكل مستقل.

ويمكن الإشارة هنا بأنه لا يوجد أسلوب يلائم كل الدول نظرا لوجود العديد من المتغيرات التي يجب أن تأخذ في الحسبان كالأهداف التنموية، البيئة القانونية والتشريعية، البيئة الثقافية، حجم القطاع العام...إلخ (زكي، 2009).

لقد تعددت أشكال الشراكة مع القطاع الخاص واختلفت مجالاتها ومستويات التفاعل فيها، بداية من توريد الموارد والمهمات للمؤسسات الحكومية إلى إسناد الأعمال بالكامل للقطاع الخاص وإدارتها وفقا لآليات السوق وذلك على النحو التالي:

- **شراكة وفق عقود الخدمات القصيرة الأجل**: حيث يتعاقد القطاع الحكومي مع القطاع الخاص على القيام بمهام وخدمات محددة مع بقاء إدارة هذه الخدمات في إطار القطاع الحكومي، مثل عقود التوريد وخدمات الصيانة الدورية، ويعتبر هذا النوع من أقدم العقود ويمثل الخطوة الأولى باتجاه الشراكة بين القطاعين.

-**شراكة وفق عقود الإدارة**: في هذا النوع من العقود يتم إسناد مهمة إدارة المرافق أو الخدمات الحكومية إلى شركة القطاع الخاص مقابل تحصيل رسوم معينة أو مبالغ محددة أو نسبة من الإيرادات المحققة وتمتد مدة هذه العقود بين ثلاث وخمس سنوات، وتؤدي إلى الاستفادة من الكفاءة الإدارية والمرونة في عمل مؤسسات القطاع الخاص.

- **شراكة وفق نظام (BOT) البناء التشغيل والتحويل:** هي مشاريع جديدة تبنى وتُشَغّل من قبل القطاع الخاص والذي يأخذ على عتقه كامل المخاطر التجارية، في حين يتقاسم المخاطر السياسة ومخاطر أسعار الصرف مع القطاع العام، في ظل هذا الأسلوب يقوم القطاع الخاص بتطوير وتمويل وتشغيل مجموعة من المنافع، كما تتضمن مسؤولية الشركة صاحبة الامتياز، بالإضافة تشغيل وصيانة البنية التحتية وبعض المهام الخاصة بالبنية الأولية للمشروع مثل تطوير الطرق وإعادة تهيئتها، كل هذا يتطلب حجم كبير من التمويل اللازم للاستثمار والذي يدفع من إيرادات المشروع.

3. فوائد الشراكة بين القطاعين العام والخاص

هناك فوائد جلية من الشراكات الواضحة والموجهة جيدا بين القطاعين العام والخاص حيث يعمل النهج التعاوني لمصلحة الطرفين الأمر الذي يؤدي إلى الحصول على دخل مرضي، وظهور أسواق جديدة، وتقنيات وطرق تشغيل، نذكر منها في الآتي (زكي، 2009):

- توفير رأس مال القطاع الخاص وما يمتلكه من معرفة (how know) والخبرة في إدارة المشاريع التي يعتبر عنصر الوقت حاسما فيها وتقليل المدة الزمنية اللازمة للتنفيذ، وبالتالي تحسين موقف الإدارة العامة؛

- يمكن للشراكة أن تأتي بتحسينات في تنظيم تأدية الخدمات، ويمكنها كذلك إدخال تقنيات جديدة تحسن من جودة الخدمة ومستوياتها؛

- إن ترتيبات الشراكة تحقق نتائج أفضل، مما يستطيع أن يحقق كل فريق على حدى من خلال تأثير الشركاء على أهداف وقيم بعضهم البعض عن طريق التفاوض والتوصل إلى معايير عمل أفضل، ومن ناحية أخرى سيكون هناك مجال لتوسيع المالية نتيجة تعاون الطرفين فيما بينهما؛

- تعزيز مبادئ الإفصاح والمسائلة في كيفية إدارة الموارد؛
- إيلاء البعد الاقتصادي اهتماما أوسع في السياسات ذات العلاقة، وإدارة المشاريع على أسس اقتصادية بما يحقق المكاسب الاجتماعية والاقتصادية.

كما أن الشراكة بين القطاعين العام والخاص من شأنها التخفيف من قيود الانفاق والعجز في الميزانية من جهة، ومن جهة أخرى يمكنها اقتصاد النفقات الموجهة للبنية التحتية وتوجيهها نحو استخدامات أخرى في حاجة للتمويل تتكفل الدولة بأدائها وتتحمل تمويلها مما يعود بالإيجاب على الاقتصاد والمجتمع.

II. التعريف بنظام البناء، التشغيل ونقل الملكية (BOT)

ترجع جذور نظام (BOT) إلى ما يعرف بعقود الامتياز التي كانت منتشرة في أواخر القرن التاسع عشر وبدايات القرن العشرين في فرنسا وغيرها من الدول، حيث استخدمت فرنسا هذه العقود لتنفيذ مشروعات السكك الحديدية ومحطات الكهرباء والتزود بمياه الشرب.

وفي منتصف الثمانينات وبالتحديد في عام 1984تم تطبيق نظام BOTمن خلال توقيع اتفاقية تنفيذ نفق المانش (The Channel Tunnel) الذي يربط بين فرنسا وبريطانيا، وذلك بين كل من الحكومتين البريطانية والفرنسية من جهة وبين شركة يورو تانال Eurotunnel من جهة أخرى.

إن حروف (BOT) عبارة عن اختصار لكلمات انجليزية ثلاث هي: Build, Operate & Transfer والتي تترجم إلى اللغة العربية على النحو التالي: البناء، التشغيل ونقل الملكية (مصطفى عبد المحسن، 2008)، وتختصر الترجمة في اللغة الفرنسية (CET) وهي اختصار للكلمات الثلاث التالية (الياس، 2006): Exploiter ,Transférer et et Construire,

- حرف *B* وهو الحرف الأول لكلمة Build ومعناها بناء وتشييد المشروع وذلك بغرض إقامته؛
- حرف *O* وهو الحرف الأول لكلمة Operate ويعني ذلك تشغيل المشروع الذي يتم إنشاءه؛
- حرف *T* وهو الحرف الأول لكلمة Transferوالذي يقصد به التحويل والارجاع، نقل ملكية المشروع لصالح الدولة (مصطفى عبد المحسن، 2008).

1. تعريف نظام البناء، التشغيل والتحويل (BOT)

هناك عدة تعاريف لنظام البناء، التشغيل والتحويل قد اجتهد الفقه والتشريع في تحديدها منها:

- يعرف نظام البناء، التشغيل والتحويل على أنه عبارة عن شكل من أشكال تمويل المشروعات، تمنح بموجبه دولة ما مستثمر أو مجموعة من المستثمرين امتيازا لتمويل وتنفيذ مشروع معين ثم تشغيله واستغلاله تجاريا لمدة زمنية وفي نهايتها تنقل ملكية المشروع للدولة (ناصف، 2014).

- عرفته لجنة الأمم المتحدة للقانون النموذجي (الاونسيترال) على أنه شكل من أشكال تمويل المشاريع تمنح بمقتضاه حكومة ما لفترة من الزمن أحد الاتحادات المالية الخاصة تدعى شركة المشروع

ببنائه وتشغيله وإدارته لعدد من السنوات وتسترد تكاليف البناء وتحقق أرباحا من تشغيل المشروع واستغلاله تجاريا، وفي نهاية مدة الامتياز تنتقل ملكية المشروع إلى الحكومة (هارون، 2015).

- ويعرف كذلك بأنه عبارة عن قيام الدولة بإسناد مهمة بناء وتأسيس أحد المرافق العامة لأحد شركات القطاع الخاص بناء على اتفاق بينهما، على أن يحصل هذا الأخير على امتياز إدارة وتشغيل هذا المرفق لفترة زمنية تكفي لاسترداد أصل التمويل بالإضافة للأرباح مع الالتزام بنقل أصول ملكية المشروع للدولة وفق الشروط المتفق عليها في العقد (سعد، 2014).

يمكن القول بأن أسلوب (BOT) يمكن الاستفادة منه في الدول المتقدمة والدول النامية على السواء، فالدول المتقدمة وإن كانت مشاريع البنية التحتية لديها قائمة ومكتملة إلا أنها تتطلب التجديد والتطوير، لذا قد تسند هذه المهمة للقطاع الخاص لتضع عن عاتقها الكثير من الأعباء وتحصل على خدمات أفضل، والدول النامية هي الأخرى تسعى جاهدتا إلى إنجاز وإتمام مشاريع البنية التحتية لديها وتنفيذ خططها التنموية وبرامج الإصلاح الاقتصادي، لذا وجدت هذه الدول في نظام (BOT) مصدرا لتمويل هذه المشاريع التي طالما كانت تواجه الكثير من العقبات في تمويلها.

وعليه فمشروعات نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) يعني تلك المشروعات العامة التي يقوم القطاع الخاص المحلي أو الأجنبي بتمويلها، حيث يقوم بتصميم وبناء وإدارة المشروع وذلك خلال فترة محددة في العادة لا تقل عن عشرون سنة، تقوم فيها العلاقة التعاقدية بين الدولة ومنفذ المشروع (الشركة المستثمرة) وفق عقد امتياز يخول للشركة المنجزة للمشروع الحصول على العائدات خلال فترة الامتياز، وفي نهاية فترة الامتياز تقوم منفذ المشروع بنقل ملكية أصول المشروع إلى الحكومة كما هو متفق عليه في العقد، ودون أي مقابل يدفع من قبل الحكومة.

2. عقود نظام (BOT) وأنواعه

هناك عدة أنواع وصيغ لنظام البوت (BOT) يمكن شرحها في الآتي كما يبينه الجدول الموالي:

1.2 عقود نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

يشمل نظام (BOT) على العديد من العقود والتي ينبغي أن تكون مرتبطة مع بعضها البعض وهي:

- عقد الامتياز: يشتمل على تكاليف المشروع ومصادر التمويل وكيفية توزيع المخاطر بين أطراف العقد.
- **عقد تسليم المشروع:** يتم توقيعه بين المستثمرين وشركة مقاولات ويتعلق بإقامة المشروع وفقا لصيغة تسليم المفتاح، أي تسليمه جاهز للتشغيل، ويتم تحديد تاريخ التسليم وطريقة الدفع والشروط الجزائية في العقد.

- **اتفاقيات الائتمان:** نظرا لكون شركة المشروع توفر التمويل بنسبة تتراوح بين 15%إلى 30%من تكاليف الاستثمار، فإنه عليها أن تلجأ إلى المصادر الخارجية في الحصول على النسبة الباقية، ويحدد العقد الخاص بشروط الائتمان كيفية استيفاء جزء من إيرادات المشروع ووضعها في حساب يخص المستثمر لفترة ستة أشهر على الأقل ليستخدم في تسديد أقساط وفوائد القروض، ويتضمن العقد أيضا إجراءات الحكومة لدعم وحماية المقرض في حالة وجود مخاطر معينة تؤدي إلى فشل المشروع (عيسى، 2004).

- **اتفاقية التشغيل والصيانة:** وهو عقد يبرم بين شركة المشروع وشركة تشغيل وصيانة المشروع التي عادة ما تكون مساهمة فيها لضمان الجدية في إتمام هذه العملية، وترتكز بنوده على الشروط العامة، القانونية والمالية لتشغيل وصيانة المشروع، فهو يحدد مسؤولية تشغيل المشروع خلال فترة زمنية معينة تبعا للخطة المرسومة ووفقا لقوانين الدولة المضيفة (سهيل، 2014).

- **اتفاقية إمداد الطاقة:** عقد التوريد أو الإمداد هو العقد الذي تقوم بإبرامه شركة المشروع من أجل شراء الطاقة اللازمة على المدى الطويل لتمويل المشروع.

- **عقود التأمين:** تحتاج المشاريع الاستثمارية بنظام (BOT) إلى إبرام عقد التأمين ضد المخاطر المختلفة التي قد تواجهها من مخاطر البناء والتشغيل والمخاطر التجارية والسياسة، وكذا المخاطر الطبيعية، لذلك يتم اللجوء إلى الشركات متخصصة في أسواق التأمين التجارية (حاصيم، 2011).

2.2 الصيغ المختلفة لنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

يوجد العديد من التطبيقات والأنواع المختلفة لنظام البناء والتشغيل والتحويل يطلق عليها تسمية عائلة (البوت BOT)، ولكل منها فلسفة ونظام تعاقدي خاص ولعل هذه الأنواع تصب في بوتقة واحدة وإن اختلفت الظروف المحيطة بالمشروع سواء كانت تلك المتعلقة بالمشروع ذاته أو سياسة الدولة إلا أنه لها هدف مشترك وهو قيام القطاع الخاص بتولي مهام تمويل واستثمار أملاك الدولة ذات الطبيعة الاقتصادية، نذكرها من خلال الجدول الآتي:

الجدول رقم: (01) يبين الصيغ المختلفة لنظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

بناء– تشغيل– نقل للملكية	Build– Operate– Transfer	B.O.T	وهي الصورة الأساسية
بناء– تملك– تشغيل– نقل للملكية	Build– Own– Operate– Transfe	B.O.O.T	يتميز عن النوع الأساسي بأن فيه نقل ملكية المشروع مؤقتا للجهة المنفذة، والتملك هذا فيه محاذير سواء كانت الأرض وقفية أو حكومية
تصميم– بناء– تمويل– تشغيل	Design– Build– Finance– Operate	D.B.F.O	فيه يتولى منفذ المشروع تصميمه ويتولى تمويله وتشغيله بمبادرة منه بعد الاتفاق

بناء– تأجير– نقل الملكية	Build– lease– Transfer	B.L.T	فيه تظل الملكية القانونية للدولة ويقوم منفذ المشروع باستئجاره منها واعادته إليها بعد انتهاء مدة الاجارة
تأجير– تجديد– تشغيل– نقل الملكية	lease– Renovate– Operate– Transfer	L.R.O.T	وفيه تستأجر الجهة المنفذة للمشروع قائما وتتولى تجديده وتشغيله وتحصيل عوائده ثم تعيده للدولة في نهاية مدة الاجارة
بناء– نقل الملكية– تشغيل	Build– Transfer– Operate	B.T.O	وهو أيضا يتعلق بمشروع تقوم بإنشائه الدولة وتسلمه للقطاع الخاص لتشغيله وادارته مع تحصيل عوائد
بناء– تملك– تشغيل	Build– Own– Operate	B.O.O	يتولى القطاع الخاص التصميم والانشاء والإدارة بموافقة الدولة ويظل المشروع مملوكا للجهة المنفذة، وهو ملائم للمشروعات المؤقتة تصبح بعد فترة عديمة القيمة، وهو من قبيل الخوصصة أو الملكية دون الاعادة
تحديث– تملك– تشغيل– نقل الملكية	Modernize– – Own– Operate– Transfer	M.O.O.T	تستخدم هذه الصورة في مشروع قائم يراد تحديثه وتطويره بتقنية ليست متاحة لدى الدولة، ويمتلكه منفذ المشروع مع اقتسام العوائد بينه وبين الدولة إلى حين اعادته
إعادة التأهيل– تملك– نقل الملكية	Rehabitate– Own– Transfer	R.O.T	تستخدم هذه الصورة في مشروعات متعثرة حيث يتولى القطاع الخاص إعادة هيكلتها
إعادة التأهيل– تملك– تشغيل	Rehabitate– Own– Operate	R.O.O	تشبه الصورة السابقة لكن المشروع لا يعود للدولة مرة أخرى وهو من قبيل الخوصصة
بناء– تشغيل– تجديد الامتياز	Build– Operate– Renewal of Concession	B.O.R	في هذه الصورة يتم تجديد الامتياز للمشروع الذي أقامه القطاع الخاص وأداره ويتضمن وعدا بالتجديد بنفس الشروط أو بشروط أخرى محددة في الوعد
بناء– نقل الملكية– تأجير	Build– Transfer – lease	B.T.L	يتولى القطاع الخاص إنشاء المشروع الذي تكون ملكيته للدولة ويستأجره منها
تصميم– بناء– تشغيل– نقل الملكية	Design– Build– Operate– Transfer	D.B.O.T	تشبه الصورة الأساسية إلا أن المنفذ يتولى التصميم
بناء– تملك– تأجير– نقل الملكية	Build– Own– Lease– Transfer	B.O.L.T	تقوم الجهة المستثمرة ببناء المشروع وتملكه لفترة استئجاره فترة ثانية ثم تعيده للدولة في نهاية المدة
تصميم– الترويج– بناء– تأجير– نقل الملكية	Design– Promotion– Build– lease – Transfer	D.P.B.L.T	تقوم الجهة المستثمرة بالتصميم والترويج للمشروع وانشائه واستئجاره من الدولة لفترة ثم تعيده لها
شراء– بناء– تشغيل	Promotion– Build– Operate	P.B.O	تقوم الجهة بشراء مشروع أنشئ بمعرفة الدولة ثم تشغله ولا يعود للدولة وهو يشبه الخوصصة

المصدر: صالح بن علي الشمراني، **الضمان والتصرف في عقود البناء التشغيل والاعادة (BOT)**، مجلة المجمع الفقه الإسلامي، السنة 25، العدد 27، رابطة العالم الإسلامي، مكة المكرمة، العربية السعودية، 2012. ص: 09.

وبالتمعن في هذه الصيغ أو الصور نلاحظ أنها مركبة من عناصر لا تخرج في العادة الغالبة عن (البناء، التشغيل، تصميم، تأجير، تجديد، إعادة التأهيل الترويج، نقل الملكية)، كما أن هذه الصور

منها ما يمنح فيها للقطاع الخاص حق الاستغلال دون الملكية في النهاية، ومنها ما يسمح بحق الملكية خلال فترة تشغيل المشروع ثم تسليم أو نقل ملكية المشروع للقطاع العام (الحكومة) أو يتملك القطاع الخاص المشروع نهائيا حسب حالة العقد.

ويعد عقد(BOT)هو الأكثر شيوعا بين هذه العقود من الناحية العملية، كون عقد الاستثمار هو عقد يخضع للقوانين المنظمة للاستثمار، فإن ذلك يترتب عليه العديد من الالتزامات ويترتب كذلك عنه للمستثمر حقوق استغلال أثناء فترة الامتياز.

إن إنشاء المشروعات العامة بنظام البناء والتشغيل ونقل الملكية(BOT)قد يكون أحد صور الخصخصة، ولكنها خصخصة مقيدة بفترة زمنية معينة، وبشروط معينة وطبقا لمواصفات توضع من قبل الدولة.

الشكل رقم (01) درجات خوصصة المشروعات حسب صيغ (BOT)

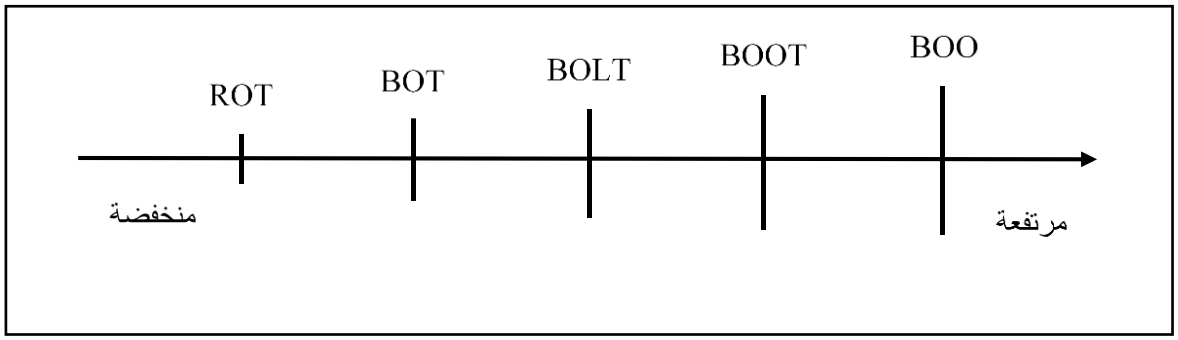

المصدر: سهيل قماز، **تفعيل التأمين الهندسي للإنشاءات المرتبطة بصيغة تمويل المشروعات الكبرى**، رسالة ماجستير في العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاديات التأمين، جامعة سطيف 01، 2014/2013. ص: 18.

من خلال الشكل نلاحظ أن التركيبة (BOO) تعكس لنا أعلى درجات خوصصة المشروعات حيث أن شركة المشروع تبني وتمتلك وتشغل المشروع، وهي الطريقة المنتهجة في كثير من الدول مثل بريطانيا، بينما نجد التركيبة (ROT) تعكس لنا أدنى درجات خوصصة المشروعات، كون الشركة في هذه الحالة تقوم بإعادة تأهيل وتشغيل ونقل ملكية المشروع للدولة وهي الطريقة الأوسع استخداما في فرنسا.

3. مجالات تطبيق نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) كصيغة تمويلية

هناك الكثير من مجالات تطبيق نظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT) كصيغة تمويلية، قد حددها الألماني (Commerz Bank)، في أربع مجالات رئيسية وهي (البشير و محمد، 2015) :

- مشروعات البنية الأساسية تشمل الطرق البرية، السكك الحديدية وشبكات الاتصال؛
- المشروعات المتعلقة بالبيئة والطاقة والتعدين، ومن أمثلتها استخراج الفحم والبترول والغاز، مياه الشرب والصرف الصحي، التخلص من القمامة والنفايات الصلبة؛
- محطات القوة التي تشمل إنتاج وتوزيع على المصانع والمنازل؛
- مجمعات صناعية مثل صناعة الكيماويات والورق والألمنيوم.

4. المشرع الجزائري ونظام البناء والتشغيل والتحويل (BOT)

بالنسبة للجزائر رغم أن القانون الوضعي لا يعرف تسميته بعقود (BOT) إلا أنه هناك نصوص تشريعية وأخرى تنظيمية قد أوردت ذكر الطبيعة القانونية لبعض العقود المشابهة له (عقود الامتياز، عقود الأشغال العامة، وعقود الصفقات العامة وعقود تفويضات المرافق العامة) على أنها معاملات ذات طابع إداري طالما أن الدولة تكون طرفا فيها، حيث المشرع الجزائري قد عرج ضمنيا على هذه الصيغة التمويلية المعروفة باسم (BOT) في بعض المواضع هي:

- **المادة17 من قانون المياه:** والتي نصت على أن تخضع كذلك للأملاك العمومية الاصطناعية للمياه المنشآت والهياكل التي تعتبر ملكا يرجع للدولة بدون مقابل بعد نفاذ عقد الامتياز أو التفويض للإنجاز والتشغيل المبرم مع شخص طبيعي أو معنوي للقانون العام أو الخاص (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2005).

نرى أن هذه المادة قد اشتملت على مختلف مراحل عقد (BOT) والمتمثلة في البناء، التشغيل، وأخيرا نقل الملكية لصالح الدولة وذلك بعد استنفاذ مدة عقد الامتياز، استعملت هذه الصيغة في مجال تحلية مياه البحر وذلك بتشجيع من المؤسسة الجزائرية للمياه، حيث وقعت شركة مياه تيبازة عقدا مع الشركة الكندية (SNC LAVALIN) والاسبانية (ACCIONA AGUA) بقيمة 150 مليون دولار أمريكي من أجل تصميم وإنشاء ثم تشغيل محطة لتحليه مياه البحر.

- **المادتان02 و07 من قانون الكهرباء وتوزيع الغاز بواسطة القنوات:** تنص على أن الامتياز حق تمنحه الدولة لمتعامل يستغل بموجبه شبكة ويطورها فوق إقليم محدد ولمدة محددة، بهدف بيع الكهرباء أو الغاز الموزع بواسطة القنوات، كذلك تنجز المنشآت الجديدة لإنتاج الكهرباء ويستغلها شخص طبيعي أو معنوي خاضع للقانون الخاص أو العام وحائز على رخصة استغلال (الجريدة الرسمية الجزائرية، 2002).

نلاحظ كذلك أن المادتين قد احتوتا على كل مراحل عقد (BOT) الإنشاء، التشغيل ورجوع الملكية للدولة بعد انتهاء مدة عقد الامتياز (التحويل)، وفي هذا المجال ابرمت شركة كهرباء سكيكدة التابعة لشركات عمومية (سوناطراك، سونلغاز والوكالة الجزائرية للطاقة) عقدا مع مجموعة (SNC LAVALIN) الكندية بقيمة 600 مليون دولار أمريكي لتصميم وإنشاء وتشغيل محطة توليد الكهرباء لمدة 12 سنة مع إمكانية تجديد العقد لنفس المدة وهو المشروع الأول الذي ينشأ وفق القانون رقم 01/02.

تجدر الإشارة هنا أن أغلب العقود بصيغة (BOT) التي تبرمها الجزائر مع المؤسسات الأجنبية تكون بمساهمة رأس المال الوطني بنسبة معتبرة والأمر الذي يعتبر من التطبيقات الخاطئة لهذه العقود كونها تتناقض مع الفلسفة التمويلية لهذا النظام.

III. أهمية اعتماد ومتطلبات تطبيق نظام (BOT) في الجزائر

يعد نظام (BOT) أحد الآليات التي تسمح للدولة بتخطي العديد من المشاكل، أو على الأقل التخفيف من حدتها، حيث يمكنها إقامة مشاريع البنية التحتية دون الاستعانة بالموارد العامة أو اللجوء إلى الاستدانة خاصة الخارجية، فاللجوء إلى إشراك القطاع الخاص في تمويل وإقامة مشاريع البنية التحتية يتيح بصفة عامة نقل المخاطر المالية والصناعية وغيرها إلى شركة المشروع، ومن جهة أخرى فإن تطبيق أسلوب (BOT) بشكل ناجح يحقق المكاسب أو الأغراض المرجوة ما يستلزم توفير عدد من المتطلبات منها القانونية والهيكلية والاقتصادية والاجتماعية.

1. فوائد نظام (BOT) والممارسات الخاطئة عند تطبيقه

يعود تطبيق نظام (BOT) بفوائد عديدة سواء بالنسبة للشركات الخاصة أو بالنسبة للدول المضيفة المتعاقدة.

1.1 فوائد نظام (BOT) بالنسبة للدول المضيفة:

- يغني هذا النظام عن اللجوء إلى الاقتراض الخارجي وما يترتب عليه من اختلال في الميزانية العامة وأعباء خدمة الديون.

- يمتاز هذا الأسلوب بتحويل مخاطر البناء والتشغيل والإدارة إلى القطاع الخاص بالإضافة إلى ذلك فان الحكومة تستفيد من خبرة القطاع الخاص في إدارة وصيانة المشروعات وفي نقل التكنولوجيا المتقدمة(NIMROD & TAFOTIE, 2012) .

- يمثل هذا الأسلوب عامل جذب للاستثمارات الوطنية والأجنبية الكبرى لضخامة الأعمال التي يستخدم فيها هذا الأسلوب.

- الاستفادة من خبرة القطاع الخاص في الإدارة والتشغيل، وبالتالي رفع الكفاءة الاقتصادية لوحدات النشاط الاقتصادي عن طريق ترشيد ممارسة هذا النشاط بتخفيض التكاليف الإنتاجية والتشغيلية والتسويقية المختلفة إلى أدنى حد ممكن، وبالتالي تقليل الهدر وزيادة كفاءة التشغيل؛

- استفادة الدولة من التحول التكنولوجي والتحكم في التقنيات الحديثة للإنجاز والإنتاج والاستغلال بإسهام عمليات نظام (BOT)في نقل التكنولوجيا الحديثة تلك التي تحتاجها عادة المشروعات التشاركية الكبيرة؛ (مصانع، موانئ، طرقات سريعة، مطارات، مركبات رياضية، شبكات توزيع المياه والكهرباء والغاز والاتصالات السلكية واللاسلكية ...).

- الحد من البطالة، حيث تؤدي الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT)إلى التوسع في إقامة مشاريع جديدة وهذا ما ينتج عنه إتاحة المزيد من فرص العمل على المدى الطويل، وذلك كون مشروعات البنية التحتية مشروعات طويلة الأجل (إلياس، 2011).

- وسيلة للحد من تزايد المديونية الخارجية، حيث يساهم الرأسمال الخاص (الأجنبي والوطني) في حل مشاكل المديونية الخارجية للدولة المعنية، باستغناء الحكومة عن الاقتراض، أو تقليصه على الأقل.

- إقامة مشروعات والمرافق الجديدة التي تحتاجها الدولة لتحقيق التنمية الاقتصادية في مجالات الكهرباء، المياه، الطرق، المطارات، السكك الحديدية، الأنفاق، المستشفيات والمرافق الصحية، الزراعة والري، الإسكان...إلخ، مما يؤدي إلى إتاحة مزيد من فرص العمل وضخ أموال جديدة إلى السوق مما يقلل من نسبة التضخم ويحد من معدلات البطالة، فضلا عن كونها تؤدي إلى خلق قاعدة صناعية وخدمية جديدة مثل إنشاء الطرق أو محطات توليد الكهرباء أو المياه أو غيرها من المشروعات التي تتم وفق صيغة (BOT) (نوفان، 2013).

- استفادة الحكومة المضيفة من خبرة القطاع الخاص في الإدارة ونقل التكنولوجيا، حيث يتم الحصول على التقنية العالمية الحديثة اللازمة لتشييد تلك المشروعات والمرافق التي لا تتوفر محليا، بل ينقلها المستثمر الأجنبي المالك لتلك التقنية الحديثة والذي لديه سابق الخبرة في تشييد وبناء مثل هذه المشروعات والمرافق، على اعتبار أن الإدارة الخاصة أكثر فاعلية وكفاءة من الإدارة الحكومية.

- إن اللجوء إلى تمويل مشاريع البنية التحتية من خلال الشراكة مع القطاع الخاص بأسلوب (BOT) يمكن الحكومة من تفويض الخدمة العمومية حتى تتمكن الحكومة من الاهتمام بأدوارها الطبيعية من ضبط والاهتمام بالخدمات الأساسية من صحة وتعليم ورعاية ودفاع وأمن قومي؛

- هذا النظام يساعد الدول التي تعاني من ضعف الاستثمارات على إقامة المشروعات التي تحتاج لأموال طائلة لا تتوافر لديها، حيث تستفيد الدولة من الخبرات الفنية في إدارة تشغيل المشروعات، وكذا تعزيز الكفاءة الإنتاجية في تشغيل مشروعات البنية التحتية باستخدام أحدث الوسائل الفنية، مع تحميل مخاطر التنفيذ على منفذي المشروعات والتي يفترض فيهم حسن الإدارة والتنفيذ بأقل تكلفة استثمارية مع ضمان حسن الأداء.

2.1 فوائد عقود BOT بالنسبة للشركات الخاصة

- الاستفادة من الضمانات التحفيزية الواردة في قوانين الاستثمار التي تسنها الدولة لصالح المستثمرين الخواص (تشغيل المشروع مقابل عائدات، إعفاء من الضرائب لمدة معينة...إلخ)

-توجيه المشاريع المنجزة لصالح فئات هائلة من المستهلكين والمنتفعين (شباب، سواح، مرضى، أصحاب المركبات ...)، وهو ما يؤدي إلى إقبالهم عليها بشغف، وبالتالي تحقق الشركات أرباحا هائلة في غالب الأحوال من تلك المشاريع (شبكات إنترنت، الهاتف النقال، مركبات سياحية وعلاجية ورياضية وطرق سريعة ومطارات...إلخ).

-إمكانية التفاوض المباشرة مع السلطة المتعاقد معها في حالات كثيرة، وما يترتب عن ذلك من الحصول على تنازلات وامتياز أخرى غير التحفيزات الواردة في التشريعات الداخلية.

-توزيع مخاطر المشروع التي تحدث أثناء التنفيذ، وذلك بإمكانية إلقاء جزء من العواقب السلبية لتلك المخاطر على عاتق الدولة، في حالة وجود اضطرابات سياسية وإلقاء جزء آخر على عاتق الأطراف الأخرى المتعاقد معها (موردون، مقاولون من الباطن) في حالة وجود مخاطرة تجارية.

3.1 الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام (BOT)

أظهرت التجارب العملية بعض الممارسات الخاطئة عند تطبيق نظام (BOT) التي قد تحول دون تحقيق الاستفادة القصوى منه، نذكر منها في الآتي:

- التوسع في الإعفاءات والحوافز الحكومية مثل الإعانات والقروض بأسعار فائدة منخفضة والاعفاءات الضريبية ومنح الأراضي المجانية، الأمر الذي يسهم في زيادة الفساد والهدر عند استخدام الموارد العامة؛

- طلب المستثمرين الأجانب مساهمة الحكومة في مشروعات البنية التحتية بنسبة تتجاوز 25% وذلك لضمان حمايتها للمشروع وحرمانها في الوقت نفسه من التحكم فيه، الامر الذي ينفي الغرض من هذا النظام هو تخفيف الضغط على الميزانية العامة؛

- مخالفة المستثمر الأجنبي للمواصفات المعيارية الفنية في عملية انشاء المشروع ما يؤدي إلى عدم صلاحيته للتشغيل عند تسلم الحكومة له في نهاية فترة الامتياز؛

- إغفال القوانين وإعطاء الإدارة صلاحية التعديل أو التدخل في الأسعار؛

- إغفال عقود إشراك المؤسسات والكوادر الوطنية في التصميم والتنفيذ والإشراف والتشغيل، وهي أمور لازمة لإيجاد كوادر وطنية قادرة على القيادة والابتكار وضمان توطين وتطوير التكنولوجيا في المستقبل؛

- ارتفاع نسبة التحويل من البنوك المحلية مما يؤدي إلى استنزاف جزء لا يستهان به من السيولة المحلية بالعملة الصعبة.

2. نظام (BOT) ومتطلبات تطبيقه في الجزائر لتمويل مشاريع البنى التحتية

سعت الجزائر وكغيرها من الدول في الإسراع في تبني هذه التقنية لما لها من دور في تمويل التنمية المحالات وفي عديد المجالات.

1.2 مكانة القطاع الخاص في المشاركة في تمويل مشاريع البنى التحتية

يلعب القطاع الخاص دورا رئيسيا وفاعلا كشريك أساسي للقطاع العام في تنفيذ مختلف البرامج التنموية، وأثبتت الشراكة ذلك أن كلا من القطاعين يمتاز بمزايا خاصة تؤدي في حال دمجها وتكاملها إلى تحقيق نتائج متميزة في انجاز مشاريع وبرامج عالية الجودة ويساهم هذا القطاع في تكوين القيمة المضافة لكنها لم تتجاوز 60%، كما بلغت نسبة العمالة التي يشغلها القطاع الخاص 84% من حجم التشغيل أي ما يزيد عن 8 مليون عامل في أواخر 2012 مقارنة بالقطاع العام، وبالتالي يعتبر أهم قطاع منشئ لمناصب الشغل، والجدول التالي يوضح مساهمته من حيث القيمة المالية وعدد مناصب الشغل بالقيمة المطلقة والنسبة المئوية.

الجدول رقم (02): توزيع المشاريع حسب الطبيعة القانونية

الطبيعة القانونية	عدد المشاريع	%	القيمة المالية (مليون دج)	%	مناصب الشغل	%
القطاع العام	1.095	%01.8	3.983.653	%34	120.055	%12
القطاع الخاص	59.047	%98	6.415.186	%55	868.986	%84
القطاع المختلط	97	%02	1.173.374	%10	44.975	%04
المجموع	60.253	%100	11.572.213	%100	1.034.016	%100

Source:http://www.andi.dz/index.php/ar/cadre, voire le 24/04/2022.

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أنه هناك سيطرة للقطاع الخاص على حساب القطاع العام من حيث عدد المشاريع التي تقدر بـ 59.047 مشروع أي بنسبة 98%بقيمة مالية تصل إلى 6.415.186 مليون دينار، في المقابل، يساهم القطاع العام بحوالي 1.095 مشروعا فقط، وبقيمة مالية مهمة ومعتبرة تصل إلى 3.983.653 مليون دج، أي ما يعادل نحو نصف ما يشغله القطاع الخاص من المشاريع الكبرى، كما أن القطاع المختلط يساهم بحوالي 97مشروع وبقيمة مالية أكبر من النصف مقارنة بالقطاع العام أي بـ1.173.374 مليون دج، أما فيما يخص مناصب الشغل التي تم استحداثها من طرف القطاع القانوني فإننا نلاحظ أن هناك نفس التوجهات مع القطاع الأول (الخاص) وذلك بـ868.986 منصب شغل مستحدث أي بنسبة 84%من المجموع. في حين أن القطاع العام استحدث 120.055منصب عمل ما يمثل نسبة 12%، وأخيرا يأتي القطاع المختلط الذي استحدث 44.975 منصب عمل أي بنسبة 04% فقط.

2.2 متطلبات تطبيق نظام (BOT) في الجزائر لتمويل مشاريع البنى التحتية

يتوقف نجاح المشروعات الممولة بتطبيق هذا النظام في أي بلد والجزائر هي الأخرى قد بادرت إلى الخوض في غمار هذا الشكل من التمويل لذا يستوجب على الحكومة تطوير إطار قانوني متكامل وإعداد دراسة جدوى مبدئية للمشروع وإبرام اتفاقيات واضحة بشأنه.

- المتطلبات القانونية الملائمة (المناخ القانوني الملائم)

وذلك بوضع إطار قانوني محكم يسمح بالاستثمار الخاص، وكفيل بتحصيل عائداته وذلك لتعزيز الثقة بينها وبين المستثمرين الأجانب، في شكل قوانين تكبح وتوقف أي عائق لمشاركة القطاع الخاص في مشاريع البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) فتصبح الدولة منظمة لهذه المشاريع.

كما يجب توفير الأسس الدستورية والتشريعية والسياسية والاقتصادية التي يمكن أن تؤثر على فرص نجاح المشروع في بلد ما وتكون أكثر تحديد بشأن تنفيذ جوانب معينة من مشاريع (BOT)، إذ لا يمكن ذلك إذا لم تكن القوانين التي تسمح بملكية القطاع الخاص، وتمويل مرافق البنى التحتية وتشغيلها. وبوجه خاص إرساء الحق في فرض الرسوم على الجمهور مقابل استخدام المرفق المزعم

بناءه أو مقابل استخدام منتجاته من جهة، ومن جهة أخرى يجب أن تكون القوانين والتشريعات المنظمة للملكية والشركات والعقود متسمة بقدر من المرونة، ولا يعيق الآليات الاقتصادية لتمويل مشاريع البنية التحتية، وتتضمن الحوافز ما يضمن للمستثمر تحقيق الربح المناسب، ومن الضمانات ما يحمي رأس مال المشروع وأرباحه من المخاطر غير التجارية (حاصيم، 2011).

- المتطلبات المؤسسية (الهيكلية)

إن مهمة تنظيم أنشطة مرافق البنية التحتية تخضع عادة لإطار تنظيمي خاص من اختصاص الحكومة أو من يمثلها سواء مركزيا أو محليا، حيث يناط بالجهة المختصة بالتنظيم دراسة المشروعات المختلفة المراد تنفيذها وفق أسلوب (BOT) وعمل دراسة الجدوى الاقتصادية والاجتماعية والمالية والبيئية والقانونية (صهيب، 2013).

-الجدوى الاقتصادية، وتعد أداة عملية لاستشراف المخاطر وتفادي تحميل الاستثمار الخسارة، وهي بالتالي تساهم في عملية توجيه اتخاذ القرارات الاستثمارية، كما أنها تسبق عملية التشغيل.

-الجدوى القانونية، والهدف منها هو دراسة البيئة القانونية للدولة المضيفة ومدى تأثيرها على الجوانب القانونية للمشروع، كالتدفقات النقدية وتحويل الأموال والنظام المصرفي بالإضافة إلى حجم الإعفاءات والامتيازات الضريبية التي تنطوي عليها قوانين الاستثمار في الدولة المضيفة.

-الجدوى البيئية، وتهدف إلى الحصول على المعلومات والمعطيات المتعلقة بالتأثير البيئي للمشروع المزعم تنفيذه أو إقامته بأسلوب (BOT) من خلال معرفة تكاليف أضرار التلوث المتوقع والتكاليف اللازمة لمعالجته والتخفيف من آثاره الضارة وتشجيع الآثار البيئية الإيجابية لهذا المشروع.

-الجدوى المالية، والتي تهتم بمعرفة التكاليف المبدئية للمشروع بما في ذلك الأرض والمعدات والآلات وغيرها من العناصر الداخلة في تكوينه، إضافة إلى قياس مدى الربحية المتوقعة لهذا المشروع بالنسبة للشركة المنفذة.

-الجدوى الاجتماعية، والتي تهتم بتقدير التأثير الذي يشكله تنفيذ المشروع على المجتمع ككل، وذلك عن طريق معرفة العلاقات المتبادلة بين مشروعات مقامة وفق أسلوب (BOT) والمجتمع سواء فيما يتعلق بمدى استفادة هذه المشرعات من المجتمع أو فيما يتعلق بالقيمة المضافة التي تضيفها هذه المشروعات على الرقي بمستوى معيشة أفراد المجتمع.

- المتطلبات الاقتصادية والاجتماعية:

تشكل عقود البناء والتشغيل ونقل الملكية أهم أشكال الاستثمار في الوقت الحاضر نظرا لضخامتها من الناحية المالية والفنية، وهذا يقتضي أن تكون البنية الاقتصادية للبلد سليمة وآمنة، ولذلك يجب أن يتصف الاقتصاد بالاستقرار بعيد عن التقلبات الاقتصادية وأن يكون مبدأ المنافسة هو الذي

يحكم النشاط الاقتصادي وبالتالي إلغاء الحواجز والعقبات التي تحول دون تحقيق المنافسة بدرجة أو بأخرى (هارون، 2015).

أما بالنسبة للمتطلبات الاجتماعية فيجب توعية المجتمع أهمية صيغ المشروعات المنفذة بأسلوب البوت وأثرها الكبير على تخفيف العبء على ميزانية البلد ما يمكن الدولة من إعادة ترتيب أولوياتها وتوجيه إمكانياتها إلى الجوانب الأكثر أهمية مثل الصحة والتعليم...، وأن ما تقوم به تلك الشركات من مشروعات ما هي إلا القيمة المضافة التي تضيفها هذه المشاريع للرفع من المستوى المعيشي لأفراد المجتمع ورصيدا لهم وليست امتلاك جديد وسيطرة على مقدرات البلد، فمثلا نجد تجربة دولة الصين راد للفكر الاشتراكي قد أخذت بأسلوب البوت كوسيلة لتوفير خدمات البنية التحتية.

IV. الخاتمة

يعد أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية من وسائل مشاركة القطاع الخاص في تمويل إقامة مشاريع البنية التحتية وإدارتها وفق الأساليب الحديثة للتسيير بما يؤدي قيام القطاع العام (الحكومة) بالوظيفة المنوطة به على أكمل وجه، لذلك فإن نطاق هذا الأسلوب يتحدد بحسب المدى المتوفر للقطاع الخاص مشاركة القطاع العام في توفير خدمات البنية التحتية.

كما أن الجزائر لم تبق بمعزل عن التطور الذي عرفته أساليب إدارة وتسيير المرافق العامة بل حاولت أن تواكب التطورات الحاصلة في هذا المجال، ما جعل القانون الجزائري يعرف تطبيق أسلوب (BOT) من الناحية العملية غير أنه لم يشير إلى التسمية بل تم إلحاق هذا الأسلوب التعاقدي دوما بمفهوم عقود الامتياز، خاصة في مشاريع تحلية مياه البحر، كما أن الحكومة الجزائرية التي قررت الانتقال إلى صيغة البناء والتشغيل والنقل انجاز ميناء شرشال بشراكة جزائرية صينية وفق أسلوب (BOT) تكون قد اختارت واحدة من أحسن صيغ التمويل الدولي لمواجهة تراجع مواردها المالية بالعملة الصعبة نتيجة انهيار أسعار النفط، هذا وتعد الجزائر من بين الدول الإفريقية الخمس الأوائل الأكثر استثمارا في مشاريع شراكة بين القطاعين العام والخاص خلال الفترة 1990-2015، حسب تقرير 2016حول التنمية الاقتصادية في إفريقيا الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد)، حيث احتلت الجزائر المرتبة الخامسة من حيث حجم الاستثمارات في إطار الشراكات بين القطاعين العام والخاص بقيمة تصل إلى 13.2 مليار دولار بعد نيجيريا والمغرب وجنوب إفريقيا ومصر حسب التقرير الذي درس تطور الشراكات بين القطاعين العام والخاص في 52 دولة إفريقية.

النتائج:

- تعد الشراكة بين القطاعين العام والخاص وفق أسلوب البناء والتشغيل ونقل الملكية بديلا استراتيجيا لتوفير خدمات البنية التحتية وذلك لما يكون فيه من تكاتف للجهود بين القطاعين العام والخاص من أجل الرفع من جودة الخدمات الموجهة للمجتمع وتحقيق رفاهيته؛

- إن نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية من الصيغ الجاذبة لتمويل الإستثمارات عموماً ومشاريع البنية التحتية على وجه الخصوص لإحكامها من الناحية القانونية.

- إن اعتماد نظام (BOT) ينعكس إيجابيا على الوضع الاقتصادي للبلد المضيف، ويساهم في تطوير عمل المؤسسات وتشجيع الاستثمارات وتوسيع أسواق المال والتسليفات النقدية، كما أنه ينشط سوق المال حيث يلجأ القطاع الخاص إلى استحداث مصادر تمويل متعددة مثل طرح سندات، زيادة رأس المال، عقد اتحادات مالية...إلخ

- لا يوجد تشريع عام في الجزائر ينظم كافة المسائل المتعلقة بعقود البناء والتشغيل ونقل الملكية أو عقود الامتياز بشكل عام، بل يتم إصدار قانون خاص بمنح كل امتياز على حدى، الأمر الذي أدى إلى اختلاف الشروط والأحكام ما بين عقود الامتياز؛

- إن نظام البناء والتشغيل ونقل الملكية أصبح بديلا للتمويل عن طريق الميزانية العامة، أو من خلال القروض الخارجية والمعونات أو التمويل المجمع عن طريق البنوك وذلك لدوره الحيوي في إيجاد مشروعات البنية الأساسية والتنمية، وقد أمكن من خلال هذا العقد التغلب على العقبات التي تواجه الدول في توفير البنية التحتية؛

- تهدف مشروعات البناء والتشغيل ونقل الملكية إلى توسيع قاعدة الاستثمارات الخاصة فيما يتعلق بالاستثمار في البنية التحتية، حيث تلجأ الحكومات إلى هذا الأسلوب عندما تواجه صعوبات وتحديات في استكمال مشروعات التنمية الكبرى والمتعلقة بمشروعات البنية التحتية.

التوصيات:

- زرع الثقة بين القطاعين العام والخاص والتعاون الإيجابي بين الطرفين في تحقيق التنمية الشاملة للدولة.

- وضع الحوافز بشكل مدروس لتشجيع القطاع الخاص على المشاركة في المشاريع التنموية والاقتصادية؛

- تدارك التأخر في تطبيق نظام البناء والتشغيل والنقل (BOT) الذي كان سيمكن الجزائر في حال استعماله في تمويل مشروعات البنية التحتية ومنها التراموي والمترو والطرق السريعة والسدود والموانئ ومشروعات إنتاج الطاقة، من توفير أزيد من 200 مليار دولار.

- نوصي بتضمن عقد البناء والتشغيل والتحويل شرط استرداد المشروع إذا حصل المستثمر الربح المتفق عليه قبل انتهاء مدة الامتياز؛

V. المراجع

ROGER NIMROD ،YOUMSI TAFOTIE .(2012) .BUILD, OPERATE AND TRANSFER (BOT) PROJECTS Contribution à l'étude juridique d'une modalité de partenariats public-privé à la lumière de l'approche Law and Economics .luxembourg ،faculté de droit ,économie et finance ،luxembourg: université de luxembourg.

- الجريدة الرسمية الجزائرية. (2002). قانون 01/02 المتعلق بالكهرباء وتوزيع الغاز عن طريق القنوات. الجريدة الرسمية الجزائرية ، 18.
- الجريدة الرسمية الجزائرية. (04 09, 2005). قانون 05/12 المتعلق بالمياه. الجريدة الرسمية الجزائرية ، 32.
- الحبشي مصطفى عبد المحسن. (2008). الوجيز في عقود البوت. مصر: دار الكتب القانونية.
- العقيل العجارمة نوفان. (14 05, 2013). عقد التشغيل والايجار ونقل الملكية (BOT) وتطبيقاه في النظام الأردني. (كلية الشريعة والحقوق، المحرر) مجلة دراسات الشريعة والقانون ، 04 (01)، صفحة 1052.
- إيمان عبد المحسن زكي. (2009). نظرة مستقبلية للشراكة بين القطاعين العام والخاص. مقدمة ضمن المؤتمر الدولي للتنمية الإدارية حول نحو أداء متميز في القطاع الحكومي (صفحة 03). المملكة العربية السعودية: معهد الإدارة العامة.
- بن سعيد الذيابي سعد. (2014). التحكيم في عقود الإنشاءات الدولية البوت(BOT). المؤتمر السنوي التاسع عشر حول التحكيم في عقود النفط والإنشاءات الدولية (صفحة 07). عمان: مركز التحكيم الدولي بدول مجلس التعاون الخليجي.
- خلف عبد الدلو هارون. (2015). عقد البناء والتحويل والتشغيل وتطبيقاته في الفقه الإسلامي(مذكرة ماجستير). 07. كلية الشريعة والقانون، غزة: الجامعة الإسلامية.
- سميرة حاصيم. (2011). عقود البوت إطار لإستقبال القطاع الخاص في مشاريع البنى التحتية(رسالة ماجستير). 87. تيزي وزو، كلية الحقوق، تيزي وزو: جامعة مولود معمري تيزي وزو.
- صبوع صهيب. (2013). النظام القانوني لعقد البناء والتشغيل ونقل الملكية (BOT) وتطبيقاته في الجزائر(رسالة ماجستير). كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسنطينة: جامعة الأخوة منتوري.
- عبد الكريم البشير، و صلاح محمد. (25 10, 2015). أسلوب البوت كآلية لتسييد مشروعات البنى التحتية- تجارب دولية وعربية مختارة-. مجلة أبحاث اقتصادية وإدارية ، صفحة 180.
- عفاس ناصف. (21 10, 2014). الطريقة المناسبة لإبرام عقود BOT في سورية والضمانات اللازمة لإبرامها. مجلة جامعة البعث ، 36 (03)، صفحة 101.
- قماز سهيل. (2014). تفعيل التأمين الهندسي للإنشاءات المرتبطة بصيغة تمويل المشروعات الكبرى(رسالة ماجستير). 24. سطيف، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، سطيف: جامعة فرحات عباس.
- محمد الغزالي عيسى. (13 04, 2004). نظام البناء والتشعيل والتحويل. سلسلة دورة تعنى بقضايا التنمية في الاقطار العربية ، صفحة 05.
- ناصيف إلياس. (2011). العقود الدولية ، عقود البوت(BOT). الدار الجامعية الجديدة: مصر.
- ناصيف الياس. (2006). سلسلة ابحاث قانونية عن عقد BOT. طرابلس: المؤسسة الحديثة للكتاب.